余章荣 审
吴宝国 张洪仪 编

الاقتصاد والتجارة باللغة العربية

经贸阿拉伯语

（上册）

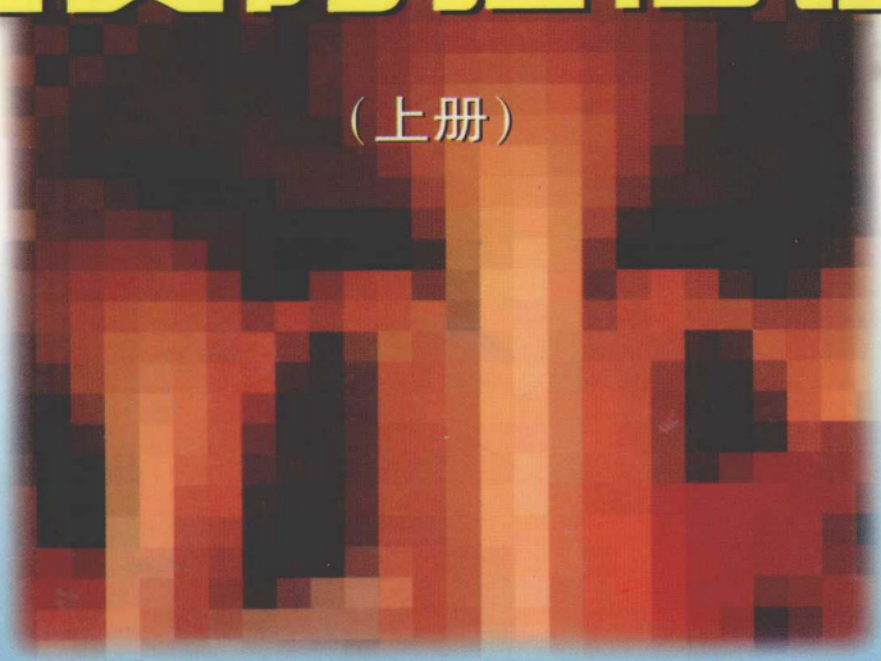

外语教学与研究出版社

الاقتصاد والتجارة باللغة العربية

经贸阿拉伯语

（上册）

审编　　余章荪

外语教学与研究出版社

(京)新登字 155 号

图书在版编目(CIP)数据

经贸阿拉伯语 上册/吴宝国等编著. －北京:外语教学与研究出版社,1998.1
ISBN 7－5600－1388－0

Ⅰ.经… Ⅱ.吴… Ⅲ.①经济-阿拉伯语 ②商业-阿拉伯语
Ⅳ.H37

中国版本图书馆 CIP 数据核字(97)第 29001 号

经贸阿拉伯语

(上册)

审编 余章荣

编者 吴宝国 张洪仪

* * *

外语教学与研究出版社出版发行
(北京西三环北路 19 号)
北京大学印刷厂印刷
新华书店总店北京发行所经销
开本 850×1168 1/32 17.25 印张 300 千字
1998 年 1 月第 1 版 1998 年 1 月第 1 次印刷
印数:1—2000 册

* * *

ISBN 7－5600－1388－0
G·581
定价:19.90 元

编者的话

在经济生活国际化、区域化和集团化的大潮推动下，世界经济正向国际一体化方向发展，经济已成为国际关系中的首要因素。阿拉伯国家地处欧、亚、非三大洲交汇处，是世界交通枢纽，战略地位十分重要。阿拉伯国家又拥有丰富的石油、天然气和其它资源。因此，阿拉伯地区的经济发展与世界经济发展息息相关。

高校阿拉伯语专业培养具有较高阿拉伯语水平，又有一定专业基础知识和实践能力的复合型人才。为了真正达到培养目标，为了使学生毕业后能尽快地适应工作，适应我国改革开放和世界经济发展的新形势，特编写《经贸阿拉伯语》教程。

《经贸阿拉伯语》共分十六章，每章由课文、生词、注释、讨论、翻译、阅读和术语等七部分组成。七个不同侧面紧密联系，形成一体，但是每一部分又相对独立，自成系统。生词、注释与讨论紧密围绕课文，为消化吸收课文所必需。翻译、阅读、术语与课文既相关又有新的扩展。课

此为试读，需要完整PDF请访问：www.ertongbook.com

文主要选编经贸理论知识、经贸报道和评论文章；翻译和阅读内容包括阿拉伯国家经贸概况、经贸知识、中阿经贸往来和部分经贸应用文；术语是在每章出现相关术语基础上进行的扩展和补充，尽量在16章中涵盖经贸基本常用专业术语。

教师在使用《经贸阿拉伯语》教程时，可视实际情况灵活掌握。一般6～8学时完成一章教学内容，但有些章内容较多，可作为单元进行，适当增加教学时数。为了加大训练量和保持文章内容的完整性，有的章翻译和阅读部分内容较多，教师可指定学生翻译一部分，阅读一部分；课上读一部分，课下读一部分；有的可作为信息资料自由阅读。

《经贸阿拉伯语》为北京外国语大学阿拉伯语系本科生高年级倾向课教程，也适合从事阿拉伯语工作者和具有一定外语水平的自学者使用。

由于编者水平有限，书中难免有缺点和不足，敬请同行赐正。

1997年8月

فهرس

目　录

الفصل الاول	طبيعة ونطاق علم الاقتصاد	١---
第一章	经济学本质及其范畴	----------1
الفصل الثاني	جهاز الثمن	٢٦--
第二章	价格机制	---------26
الفصل الثالث	النقود	٥١--
第三章	货币	---------51
الفصل الرابع	البنوك	٩٠--
第四章	银行	---------90
الفصل الخامس	الانفاق العام	١٣٣-
第五章	财政支出	--------133
الفصل السادس	الايراد العام	١٦٣-
第六章	财政收入	--------163
الفصل السابع	التجارة الدولية	١٩٧-
第七章	国际贸易	--------197
الفصل الثامن	الجـات	٢٣٩-
第八章	关贸总协定	--------239

الفصل التاسع الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية -٢٧٥
第九章 阿拉伯国家经济改革 --------275
الفصل العاشر تيار خصخصة الادارة وخصخصة الملكية في مصر -٣٠٧
第十章 埃及的企业管理私有化和产权私有化浪潮 --------307
الفصل الحادي عشر الخليج وأوروبا --شكوك الماضي وتعاون المستقبل -٣٤٤
第十一章 海湾与欧洲—昔日的疑虑与未来的合作 --------344
الفصل الثاني عشر هل يمكن انشاء كتلة اقتصادية عربية تضيف الى الامة العربية ولا تأخذ منها؟ -٣٨٠
第十二章 能否建立一个对于阿拉伯民族有益而无害的阿拉伯经济集团? --------380
الفصل الثالث عشر مناخ وآفاق الاستثمار في مصر -٤٠٨
第十三章 埃及的投资环境及前景 --------408
الفصل الرابع عشر العلم والنمو الاقتصادي -٤٣٨
第十四章 科学技术与经济发展 --------438
الفصل الخامس عشر البترول والمتغيرات الدولية في التسعينات -٤٧٠
第十五章 石油与九十年代国际变化 --------470

الفصل السادس عشر النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الحادي والعشرين -٥٠٧-
第十六章 面临 21 世纪的世界经济秩序 --------507

الفصل الاول

طبيعة ونطاق علم الاقتصاد(١)

١- ماهية علم الاقتصاد

الاقتصاد ينتمي الى مجموعة العلوم الاجتماعية أي تلك العلوم التي تعني بدراسة السلوك الانساني مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة ... الخ. إنه يختصّ بذلك الجانب من السلوك الانساني الذي يتصل بانتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات. هذه النشاطات ليست منفصلة تماما عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الانساني، ولكنها تمثل مجموعة من النشاطات متجانسة بدرجة كافية لتبرير دراستها على حدة. وفي دراسة أي مشكلة محددة، يجب على الاقتصادي ألا يعتبر فقط الجوانب الاقتصادية للمشكلة، ولكن أيضا الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية. فالاقتصادي يجب أن يتذكر دائما أنه عالم اجتماعي. مع ذلك، فهو مختص بجوانب معينة محدّدة من المشكلة.

وبوجه عام، يمكن القول بأن علم الاقتصاد يختص أساسا بدراسة الأمور الآتية:

١) ما هي السلع والخدمات التي تنتج وبأي كميات تنتج(٢)؟

هذا السؤال ينشأ مباشرة من نُدْرَةِ الموارد (الأرض، العمل، رأس المال) (٣). فالحاجات الإنسانية التي يمكن أن تشبع عن طريق السلع والخدمات الاستهلاكية تعتبر في عالم اليوم غير محدودة. وبالقياس الى هذه الحاجات، يعتبر العرض الموجود من الموارد غير كاف (٤). إنه يكفي فقط لانتاج جزء صغير جدا من السلع والخدمات التي يريدها الناس. هذه الحقيقة تثير واحدة من المشاكل الأساسية التي نواجهها في علم الاقتصاد، مشكلة الندرة: حيث أنه ليست هناك موارد كافية لإنتاج كل شيء نريده، فإنه لا بد أن توجد وسيلة نقرر بمقتضاها ماذا ننتج وماذا لا ننتج، وبأي كمّيات ننتج.

ومسألة ماهية السلع التي تنتج وماهية السلع التي لا تنتج هي مسألة تتصل أساسا بمشكلة تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة (باختصار تخصيص الموارد)(٥). والأسئلة "ما

الذي يحدد نمط تخصيص الموارد في المجتمعات المختلفة؟" و"ما هي نتائج المحاولات المقصودة لتغيير نمط تخصيص الموارد؟" قد شغلت الاقتصاديين منذ الأيام الاولى لعلم الاقتصاد. فأي اقتصاد تكون فيه الموارد نادرة بالقياس الى الحاجات الإنسانية يجب أن يكون لديه بعض الميكانيكية لاتخاذ قرارات بشأن مشكلة تخصيص الموارد. وفي اقتصاديات السوق الحرة (٦)، تتم معظم القرارات عن تخصيص الموارد عن طريق جهاز الثمن، ومن ثم فإن دراسة عمل جهاز الثمن هي فرع مهمّ للغاية من موضوعنا. هذه الدراسة قد أختص بها في ((نظرية الثمن)).

٢) ما هي الطرق يتم بها انتاج هذه السلع؟

هذا السؤال ينشأ حيث يكون هناك أكثر من طريقة فنية ممكنة لانتاج السلع. وبوجه عام هناك كثير من مثل هذه الطرق. فعلى سبيل المثال، السلع الزراعية يمكن أن تنتج بزراعة كمية صغيرة من الأرض زراعة كثيفة، باستخدام كمية كبيرة من الأسمدة والعمل والآلات، أو زراعة كمية كبيرة من الأرض زراعة واسعة، باستخدام كميات صغيرة فقط من الأسمدة والعمل والآلات. وكلا الطريقتين يمكن أن تستخدم لانتاج نفس الكمية من بعض السلع، فإحدى الطريقتين تقتصد في الأرض ولكن تسرف في الموارد الأخرى، بينما الطريقة الأخرى تستخدم كميات كبيرة من الأرض ولكن تقتصد في الموارد الأخرى. وينطبق نفس الشيء على السلع الصناعية: فمن الممكن عادة انتاج نفس الناتج بواسطة عدة أساليب فنية مختلفة، تتراوح ما بين أساليب تستخدم كمية كبيرة من العمل وقلة فقط من الآلات البسيطة، وأساليب تستخدم كمية كبيرة من الآلات المعقّدة وعدد صغير جدا فقط من العمال. والأسئلة عن لماذا تستخدم إحدى طرق الانتاج بدلا من الأخرى، ونتائج هذه الاختيارات عن طرق الانتاج.

٣) كيف يوزع العرض المتاح من السلع بين أعضاء المجتمع؟

من الواضح أن توزيع الناتج القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع ذو أهمية بالغة. فقد تساءل الاقتصاديون طويلا عن ماذا يحكم توزيع الناتج القومي بين مختلف الطبقات الاجتماعية، مثل العمال، وملاك الأرض، وأصحاب رأس المال في اقتصاد السوق الحرة. ونحن

此为试读,需要完整PDF请访问: www.ertongbook.com

نرغب أيضا في أن نعرف الى أي حدّ يستطيع التدخّل الحكومي، في اطار مجتمع السوق الحرة، أن ينجح في تعديل نمط توزيع الدخل، وما هي نتائج مثل هذا التدخل؟

لقد كانت مثل هذه الأسئلة محل اهتمام الاقتصاديين منذ بداية علم الاقتصاد، ولا يزال الاهتمام بها ناشطا اليوم مثلما كان منذ قرنين تقريبا عندما أجرى آدم سميث(٧) ودافيد ريكاردو(٨) محاولاتهما اللاهثة لحلّها.

٤) ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد (٩)؟

هذا السؤال يتجزأ الى سؤالين: هل الانتاج كفء؟ وهل هو يوزع بكفاءة؟ هذه الأسئلة تنشأ طبيعيا من الأسئلة الثلاثة السابقة . فبعد أن سألنا عن ما هي الكميات التي أنتجت طبيعيا من السلع، كيف أنتجت، وعلى من وُزِّعتْ، فانه من الطبيعي أن نستمر لنسأل عما اذا كانت قرارات الانتاج والتوزيع هي قرارات كفء. ويقال إن الانتاج يكون غير كفء اذا ما كان من الممكن أن نعيد تخصيص الموارد وننتج كمّية أكثر من احدى السلع على الأقل بدون أن ننتج كمية أقل من أي سلعة أخرى في نفس الوقت. ويقال إن توزيع الانتاج يكون غير كفء اذا ما كان من الممكن أن نعيد توزيع الانتاج القائم بين الأفراد الذين يكوّنون المجتمع، وأن نجعل شخصا واحدا على الأقل أحسن حالا بدون أن نجعل أي شخص آخر أسوأ حالا في نفس الوقت.

٥) هل موارد البلد موظفة بالكامل، أم أن بعضها يُترك معطّلا؟

قد يبدو غريبا أن نسأل هذا السؤال على الاطلاق. بالتأكيد، سنقول، اذا كانت الموارد هي من الندرة بحيث أنه لا يوجد قدر كاف منها لانتاج كافة تلك السلع اللازمة بشدة، فلا يمكن أن يكون هناك محل للسؤال عن موارد متاحة تركت معطلة. بالتأكيد، لن يُخطّط أي فرد أو حكومة لتبديد موارد تكون نادرة بطبيعتها. ومع ذلك، فاحدى الخصائص المزعجة لاقتصاديات السوق الحرة هي أن مثل هذا التبديد يحدث أحيانا. وعندما يحدث هذا يقال إن الموارد معطلة اجباريا (أو باختصار، معطلة). فالعمال العاطلون سيرغبون في الحصول على وظائف، والمصانع التي يمكن أن يعملوا فيها موجودة، والمديرون والملاك يرغبون في أن يستطيعوا تشغيل مصانعهم،

والمواد الخام متاحة بوفرة، والسلع التي يمكن انتاجها بهذه الموارد لازمة بشدة للأفراد في المجتمع. ومع ذلك، لبعض الأسباب لا يحدث شيء من هذا : فالعمال يظلون عاطلين، والمصانع تترك عاطلة، والمواد الخام تظل غير مستخدمة. وتتمثل تكاليف هذه الفترات من البطالة في السلع والخدمات التي كان يمكن أن تنتج بواسطة الموارد المعطلة، وفي الآثار السيئة على البشر الذين يعجزون عن إيجاد عمل لفترات طويلة من الوقت. ولعل تجربة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين هي خير دليل على ذلك.

إن إحدى المشاكل الهامة لعلم الاقتصاد هي أن يكتشف لماذا ينتج اقتصاد السوق الحرة مثل هذه الفترات من البطالة الاجبارية، التي لا يريدها أي فرد في المجتمع. واذا ما تم اكتشاف لماذا تفعل ذلك، فإن المشكلة التالية هي أن نستقصي كيف يمكن منع هذه البطالة من الحدوث في المستقبل. لقد كانت هذه المشاكل محل اهتمام الاقتصاديين طويلا، وقد درست تحت عنوان ((نظرية الدورة التجارية)). وقد أعطيت دراستها أهمية مجددة بواسطة الكساد العظيم في الثلاثينات. فقد واجهت كافة الدول الغربية تقريبا، ولمدة تقرب من ١٠ سنوات، بطالة واسعة. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة وانجلترا، لم تكن هذه البطالة تقل بأي حال من الأحوال عن عامل من بين كل عشرة عمال، وارتفعت الى ذروة بلغت "عامل من بين كل أربعة عمال تقريبا". ويعني هذا أنه خلال أسوأ فترة من الكساد، كان ربع موارد البلد متروكا معطلا اجباريا، بينما بقيت عدة ملايين من الناس بدون وظيفة لفترة تقرب من عشر سنوات.

وقد حدث تقدم عظيم في دراسة هذه الظواهر مع نشر كتاب ((النظرية العامة للتوظّف، والفائدة، والنقود)) في سنة ١٩٣٦ بواسطة الاقتصادي الانجليزي ج.م.كينز(١٠). هذا الكتاب، وكل فرع النظرية الاقتصادية الذي نبت منه، قد وسّع كثيرا من نطاق النظرية الاقتصادية وأضاف كثيرا الى معرفتنا عن مشاكل الموارد المعطلة.

٦) هل طاقة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات تنمو أم إنها تظل ثابتة على مرّ الزمن؟

من الواضح أنه من الأمور الحيوية معرفة ما اذا كانت طاقة الاقتصاد القومي على انتاج السلع والخدمات تظل ساكنة أم تنمو من سنة الى أخرى. واذا كانت الطاقة على الانتاج تنمو

باطّراد، كما حدث في معظم الدول الغربية على مدى القرون القليلة الماضية، عندئذ يكون من الممكن تحقيق زيادة مطّردة في مستويات المعيشة. إن مسالة لماذا تنمو الطاقة على الانتاج بسرعة في بعض الاقتصاديات، وببطء في اقتصاديات أخرى، ولا تنمو على الاطلاق في اقتصاديات ثالثة هي إحدى المشاكل الحيوية التي شغلت بال الاقتصاديين منذ عصر آدم سميث الى وقتنا الحاضر. إنها مجال اهتمام رئيسي لصانعي السياسة الاقتصادية اليوم. وبالرغم من أن قدرا معينا معروف الآن في هذا المجال، إلا أنه لا زال هناك الكثير ليكتشف. والمشاكل التي من هذا النوع قد أختص بها في ((نظرية النموّ الاقتصادي)) (١١).

٢- فروع علم الاقتصاد

مثل معظم العلوم الأخرى، ينقسم علم الاقتصاد الى فروع. وفي السنوات الحديثة أصبح من المألوف أن نميز بين فرعين رئيسيين لعلم الاقتصاد، هما: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد التجميعي.

الاقتصاد التجميعي يتخذ الاقتصاد بأكمله ليكون وحدة دراسته، إنه يختص بدراسة القوى أو العوامل التي تحدد مستويات الانتاج الكلي، والعمالة، والأسعار في اقتصاد ما، ومعدّلات تغيرها على مرّ الوقت. إن نجاح اقتصاد ما قد يقاس بمقدرته على المحافظة على مستويات عالية من الانتاج بدون انزلاقات خطيرة في الكساد أو التضخّم، وبمقدرته على إحداث نمو في الانتاج الكلي يفوق نمو سكانه. فالاقتصاد التجميعي يسعى الى تعظيم الرفاهة المادية عن طريق إزالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وترقية النمو الاقتصادي.

والاقتصاد التجميعي يختلف عن الفرع الآخر الرئيسي لعلم الاقتصاد ألا وهو الاقتصاد الجزئي، في كل من وحدة وهدف الدراسة. فالاقتصاد الجزئي يركز على "عناصر" النشاط الاقتصادي: المستهلك، المنشأة، الصناعة. فبينما قد يكون هناك بعض التجميع عندما ندرس الصناعات والأسواق، فإن هدف الاقتصاد الجزئي هو أن يكتشف مع مستوى معين للانتاج الكلي للاقتصاد، كيف قسمت الموارد بين النواتج الفردية المختلفة، كيف تكونت أثمان السلع الفردية، كيف تمت القرارات بخصوص استخدام الفنون الانتاجية المختلفة، وكيف قسمت

عوائد النشاط الاقتصادي بين المشتركين في العمليات الانتاجية. إن هدف هذا الفرع من علم الاقتصاد هو تحسين الرفاهة المادية عن طريق الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الموجودة.

إن انفاق كل مستهلك وكل منشأة يمكن أن يندمج في مجاميع أكبر للانفاق، وانتاج المنشآت الفردية يمكن أن يحول الى مساو نقدي وأن يضاف الى بعضه البعض ليعطي تجميعات من الانتاج، ومستلزمات انتاج كل منشأة من العمل، ورأس المال، والمواد الخام يمكن أن تعامل بالمثل لاعطاء تجميعات من مستلزمات عوامل الانتاج بالنسبة لناتج الاقتصاد كله. وعند هذه النقطة يلتقي فرعا الدراسة الاقتصادية، مع كون الاقتصاد التجميعي يدرس سلوك مجاميع المقادير الاقتصادية، والاقتصاد الجزئي يحلل سلوك "الأجزاء".

وإذا كنا نعرف النظرية الاقتصادية الجزئية على أنها تتعلق بسلوك المستهلكين الأفراد والمنشآت الفردية، فيجب ألا ننسى أن معظم نظرية القيمة والتوزيع التقليدية تتضمن تجميعات. ففكرة " الصناعة" مثلا، تجمع منشآت، أو حتى منتجات عديدة، والطلب الاستهلاكي على الأحذية هو تجميع لطلبات مستهلكين عديدين، وعرض الأحذية هو تجميع لانتاج منشآت عديدة، والطلب على العمل وعرض العمل في أحد المراكز أو الصناعات هي بوضوح أفكار تجميعية. إن تعريفنا للاقتصاد التجميعي يجب أن يقصر نطاقه على تجميعات تتعلق بالاقتصاد كله، جنبا الى جنب مع التجميعات الفرعية التي (أ) تعبر عن خطوط المنتج أو الصناعة (مثل الانتاج الكلي للسلع الاستهلاكية، أو الانتاج الكلي للسلع الرأسمالية) والتي (ب)تضاف الى تجميع بالنسبة للاقتصاد كله (مثال ذلك الانتاج الكلي للسلع الاستهلاكية وللسلع الرأسمالية يضاف الى الانتاج الكلي للاقتصاد، او أن دخل العمل الكلي ودخل الملكية الكلي يضاف الى الدخل القومي). فالاقتصاد التجميعي يستخدم تجميعات أصغر منها بالنسبة للاقتصاد كله، ولكن فقط في محيط يجعلها أقساما فرعية من تجميع على مستوى الاقتصاد كله. والاقتصاد الجزئي أيضا يستخدم تجميعات ولكن ليس في محيط يربطها بتجميع على مستوى الاقتصاد كله.

إن معظم، ولكن ليس كل، محتوى النظرية الاقتصادية التقليدية، حتى الخمسين سنة الأخيرة، قد تكون من الاقتصاديات الجزئية. فنظرية الثمن والقيمة، نظرية المستهلك والمنشأة

والصناعة، معظم نظرية الانتاج والرفاهية هي من تشكيلة الاقتصاد الجزئي، ومع ذلك، فالنظرية النقدية ونظرية الدورة التجارية أيضا لها تاريخ طويل، ومن الواضح أنها اقتصاديات تجميعية.

في الواقع، الخط الفاصل بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية التجميعية لا يمكن رسمه بالتحديد(١٢)، فأية نظرية "عامة" حقا للاقتصاد يجب أن تشتمل على كليهما: انها يجب أن توضح السلوك الفردي، النواتج، والدخول، والأثمان الفردية. وبجاميع أو متوسطات النتائج الفردية سنكون هي التجميعيات التي يكون الاقتصاد التجميعي مختصا بها. مثل هذه النظرية العامة توجد، ولكن عموميتها الفائقة تجعلها غير ذات مضمون أساسي. فبدلا من ذلك ، للوصول الى نتائج ذات معنى، نجد أنه يجب علينا أن نعالج المشاكل الاقتصادية التجميعية بأدوات اقتصادية تجميعية، والمشاكل الاقتصادية الجزئية بأدوات اقتصادية جزئية.

الكلمات والعبارات الجديدة

مَاهِيَّة ج مَهَايَا/ نسبة الى ما هو	本质，实质，特性
مجموعة العلوم الاجتماعية	社会科学体系
السلوك الانساني	人类行为
علم النفس	心理学
مُتَجَانِسٌ/ من ذات النوع	同类的，同种的，类似的
على حِدَةٍ/ على انفراد	单独地，独自的，个别的
اقتصاديّ	经济的，经济学家
عالِم اجتماعيّ	社会学家
شَبَّعَ وأَشْبَعَ الحاجات الانسانية	满足人们需求
نَمَط ج أَنْمَاط ونِمَاط/ طِرَاز	方式，式样
جهاز الثمن	价格体系，价格机制

价格论	نظرية الثمن
密植	زراعة كثيفة
广种	زراعة واسعة
产品，结果	نَاتِج
口渴的；渴望的	لاَهِث
使工厂开工	تشغيل المصانع
安置青年就业	تشغيل الشباب
仪器或机器使用说明	دليل تشغيل الجهاز
失业，停业	بِطالة
就业，劳工，劳务	عَمالة
20 世纪 30 年代大萧条	الكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين
贸易周期论	نظرية الدورة التجارية
顶点，顶峰	ذُرْوَة/ قِمّة
经济政策制订者们	صانعو السياسة الاقتصادية
经济学分科	فروع علم الاقتصاد
宏观经济	الاقتصاد التجميعيّ (الكُلِيّ)
微观经济	الاقتصاد الجُزْئِيّ (الجُزَيْئِيّ)
大滑坡（经济）	انزلاقات خطيرة
通货膨胀	التضخّم
花费，开销，支出	إِنْفَاق
货币等价物	مُسَاوٍ نَقْدِيّ
单个消费者	المستهلكون الأفراد
单个企业	المنشآت الفردية

此为试读，需要完整PDF请访问：www.ertongbook.com